

زبدة الأصول

[50] النسبة بين ثبوت الواقع والظن به عموم من وجه، ولو في نظر الظان، إذ الظن
المعتبر وإن كان علما تعبدا، إلا أنه يحتمل مخالفته للواقع وجدانا، ففي مورد الاجتماع
يلتزم بالتأكد كما هو الشأن في جميع موارد اجتماع العاميين من وجه المحكومين بحكمين
متماثلين. واختار المحقق النائيني (ره) عدم الامكان واستدل له بوجهين 1 - أن احراز الشئ
لا يكون من طواري ذلك الشئ بحيث يكون من العناوين الثانوية الموجبة لحدوث ملاك في الشئ
غير ما هو عليه من الملاك 2 - أن الحكم الثاني لا يكون محركا لارادة العبد لأن الانبياء
إنما يتحقق بنفس احراز الحكم الواقعي المجعول على الواقع فلا معنى لجعل حكم آخر على ذلك
المحرز. ولكن يرد على ما أفيد أولا، أنه أشكال يسرى إلى جميع أقسام القطع والظن
المأخوذة في الموضوع، والكلام في هذا البحث بعد الفراغ عن الامكان من الجهات الأخرى، ويرد
على ما أفيد ثانيا ما تقدم من أنه يمكن أن لا ينبعث العبد من حكم واحد وينبثق من الحكم
المؤكد الموجب الأزديا الثواب على الموافقة والعقاب على المخالفة وما شاكل من الآثار
المخرجة للثاني عن اللغوية، مع أنه (قده) التزم بإمكان جعل الثاني، إذا كانت النسبة
بين العنوانين عموما من وجه، وقد مر أن النسبة بين العنوانين في المورد عموم من وجه.
وإن كان الظن غير معتبر فقد ذهب المحقق الخراساني إلى إمكان أخذه في موضوع الحكم
المماثل، واستند في ذلك إلى ما أفاده في وجه إمكان أخذ الظن بحكم في موضوع حكم ضده
وستقف عليه وما يمكن أن يورد عليه. وأما المحقق النائيني فقد اختار إمكانه، وملخص ما
أفاده في وجه ذلك أن لازم أخذ الظن غير المعتبر لحاظه على وجه الصفية إذ أخذه على وجه
الطريقة، يستدعي اعتباره، وهو قد يؤخذ تمام الموضوع، وقد يؤخذ جزئه، ولا أشكال في كلا
القسمين، أما في الأول: فلأن النسبة تكون حينئذ العموم من وجه، وفي مورد الاجتماع يكون
الحكم أكد، وأما في الثاني، فربما يتوهم لغوية الحكم المماثل من جهة أن الحكم الأولى
المجعول للواقع كالخمر محفوظ في حال الظن فجعل الحكم على الخمر المظنون لغو لا